● أخبار قصيرة

العمل جار لإبرام إتفاقية تجارة حرّة مع سوريا وفنزويلا

أكد رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية العمل على إبرام إتفاقية تجارة حرة مع سوريا وفنزويلا وبلد من أوروبا الشرقية.

وأضاف مهدي ضيغمي، في ملتقى تعريف إمكانيات وأهداف وبرامج معرض قدرات ايران التصديرية، إن توقيع إتفاقية تجارة تفضيلية مع أندونيسيا وبعض دول شرق آسيا مدرج على جدول الأعمال، كما أن إتفاقية التجارة الحرة مع باكستان تمر بمرحلة تنظيم قائمة السلع.

واستدرك: إن جدول أعمال المنظمة يضم أيضاً إضافة سفن الشحن في بحر قزوين والخليج الفارسي لوجهات سيما الدول الأفريقية.

زيادة الصادرات الإيرانية إلى باكستان

أعلن مساعد رئيس منظمة تنمية التجارة في شؤون شبه القارة الهندية، الإثنين، عن زيادة الصادرات الإيرانية إلى باكستان بنسبة ٤٧٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الجاري مقارنة بالفترة المماثلة من العام الذي سبقه. وقال حميدرضا كربلائي إسماعيلي: أقيم المعرض الدولي للقدرات التصديرية الإيرانية إلى باكستان في مركز المعارض الدولية بمنطقة جابهار الحرة، عرضت فيه ١٠٣ شركات إيرانية كبرى منتجاتها المخصصة لباكستان، في مساحة مفيدة قدرها ٤٨٠٠ مترمربع، ومساحة غير مفيدة تقدر بعشرة آلاف مترمربع. وأضاف: إن وفوداً تجارية من أكثر من ١٨٠ شركة من باكستان وأفغانستان وعمان والعراق تفقدوا هذا الحدث التجاري.

تنزانيا تسدد ديون إيران

أعلن مدير مكتب الاستثمارات الخارجية بمنظمة الاستثمار الإيرانية إبرام إتفاقية مع تنزانيا لتسدد الأخيرة الديون المستحقة عليها الى ايران. وأوضح علي فكري، في اجتماع منظمة الاستثمار والدعم الاقتصادي الايرانية مع الجانب التنزاني في طهران، أن الإتفاقية تتعلق بتسديد الحكومة التنزانية ديونها الى ايران التي تعود لعدة عقود، وذلك في إطار استراتيجية الحكومة الإيرانية الرامية لتطوير التعاون والاستثمارات مع مختلف الدول بما فيها تنزانيا. وأكد أنه بحسب الإتفاقية من المقرر أن تدفع حكومة تنزانيا شريحة أولية من الديون بقيمة ٧ ملايين دولار مع جدولة المدفوعات التي ستسدد شهرياً.

المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة:

إستيراد ١٨/٥ مليون طن من السلع الأساسية للبلاد

تم في الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي تصدير أكثر من ٦ أطنان من منتجات الثروة السمكية والحيوانية والزراعية والبستانية والغذائية بقيمة ٤ مليارات و٣١٢ مليون دولار إلى ١٣٠ بلداً

الوفاق- شهدت إيران، بفضل دعم الحكومة الثالثة عشرة ووزارة الجهاد الزراعي، زيادة ملحوظة في إنتاج العديد من المنتجات الزراعية مثل القمح، وهذا الأمر أدى إلى انخفاض استيراد هذه المنتجات وتوفير كبير في النقد الأجنبي.

من ناحية أخرى، وبسبب إصلاح العملة المدعومة، أصبح استهلاك العديد من المنتجات الزراعية، بما في ذلك الزيوت والمشتقات الحيوانية منطقياً، مما أدى إلى انخفاض الواردات؛ لكن الحكومة الثالثة عشرة ووزارة الجهاد الزراعي والبنك المركزي يسعون من خلال تخصيص النقد الكافي لاستيراد السلع الأساسية وتسجيل طلباتها، إلى ضمان عدم حدوث اختلال في الأسواق المختلفة لهذه السلع وتحقيق الاستقرار السوقي لها، خاصة أنه يتعين علينا أحياناً أن نتوقع مخزوناً كافياً من هذه المنتجات لشهر رمضان المبارك وعيد النوروز (رأس السنة الإيرانية).

من ناحية أخرى، وانطلاقاً من الحاجة إلى زيادة الصادرات غير النفطية وإدخال النقد الأجنبي، فقد حظي موضوع تصدير المنتجات الزراعية والغذائية بأهمية كبيرة، وعليه فقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في تصدير بعض المنتجات، بما في ذلك المشتقات اللبنية والثروة السمكية.للإستفسار عن آخر تطورات تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، أجرينا مقابلة مع سيد روح الله لطيفي، المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة، فيما يلي نصها:

كيف كان وضع تجارة المنتجات الزراعية منذ بداية العام حتى الآن؟

بلغ حجم تجارة المنتجات الزراعية والغذائية بما في ذلك استيراد وتصدير هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة ٢٤ مليوناً و ٥٠٠ ألف و١٦٢ طناً و٤٨٨ كيلوغراماً بقيمة ١٦ ملياراً و٧٥٦ مليوناً و٢٨٥ ألفاً و١٦٦ دولاراً.

كيف كان وضع استيراد السلع الأساسية؟

في الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي، دخل ١٨ مليوناً و٤٥٥ ألفاً و١٦٢ طناً و٤٨٨ كيلوغراماً من السلع الأساسية بقيمة ١٢ ملياراً و٤٣ مليوناً و٣٣٧ ألفاً و٣٣ دولاراً من الجمارك الشمالية والجنوبية للبلاد، في حين أنه في نفس الفترة من العام السابق كان قد دخل ١٨ مليوناً و٣٧٤ ألفاً و٧٦٣ طناً و٥٦٣ كيلوغراماً من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية بقيمة ١٣ ملياراً و ١٠٠ مليون و٦٨٣ ألفاً و ٨٩٠ دولاراً عبر المرافئ الجنوبية والشمالية للبلاد، وتم إرسال شحنات هذه السفن بعد تفريغها وتحميلها إلى المراكز السكنية في جميع أنحاء البلاد.

أحد المنتجات التي انخفضت وارداتها في السنوات الأخيرة كان القمح، هل حدث ذلك أيضاً هذا العام؟

دخل إلى البلاد خلال ٩ أشهر من عام ٢٠٢١، ٢٢ مليوناً و٨١١ ألفاً و٤٠١ طن و٦٧٧ كيلوغراماً من المنتجات الغذائية والزراعية بقيمة ١٢ ملياراً و١٩١ مليوناً و٨١١ ألفاً و٧٦١ دولاراً، وقد انخفض استيراد السلع الأساسية خلال العامين الأخيرين، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاج والإكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات مثل القمح، بحيث أنه بحسب إعلان الجمارك في الأشهر التسعة الماضية من العام الجاري، أن ٢١ مليوناً و٢٨٦ ألفاً و٧٤٤ طناً و١٩٥ كيلوغراماً من القمح بقيمة ٩٢٣ مليوناً و ٤٨١ ألفاً و٢٠٤ دولاراً أو ٢٦ ألفاً و٣١٩ ملياراً و٢١٤ مليوناً و٣٧١ألف تومان دخلت البلاد، والتي سجلت انخفاضاً بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام الماضي.

ما هي أهم السلع الأساسية المستوردة ومصادرها خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي؟

خلال هذه الفترة شكلت مدخلات الثروة الحيوانية (الذرة والشعير ودقيق الصويا وفول الصويا) الكمية الأكبر من الواردات، لتدخل إلى البلاد نحو ١٠ ملايين طن من هذه المنتجات بقيمة نحو ٦ مليارات دولار لنشهد بعدها تقلبات أسعار الدجاج والبيض ومنتجات الألبان واللحوم الحمراء. من ناحية أخرى، يعد الأرز والزيوت الخام والسكر ومكعبات السكر من أكثر المنتجات الزراعية المستوردة في هذه الفترة،وكانت وجهات الاستيراد الرئيسية هي الإمارات وتركيا. على سبيل المثال، ٨١٨ ألفاً و٤٨ طناً و٩٨٧ كيلوغراماً من الأرز بقيمة ٩٦٠ مليوناً و٩٦١ ألفاً و٧٥٥ دولاراً أو ٢٧ ألفاً و٤٢٦ ملياراً و ٧١٠ ملايين و٣٦٥ ألف تومان دخلوا البلاد من الهند وباكستان والإمارات وتايوان والمناطق الحرة والخاصة.

> **يمكن لإيران أن تجد مساراً جديداً لتصدير منتجاتها عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أو أن تؤمن صلة وصل بين دول شمال أفريقيا ودول الخليج الفارسي وغرب وجنوب آسيا**

كم تبلغ حصة السلع الأساسية من إجمالي السلع المستوردة للبلاد؟

يمكن القول أن واردات السلع الأساسية في الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ارتفعت بنسبة ٨٤٪ من حيث الوزن وانخفضت بنسبة ٧/٤٣٪ من حيث القيمة. من جهة أخرى يمكن القول أن ٦٧٪ من الوزن و٢٥٪ من قيمة إجمالي واردات البلاد في الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي خصصت لاستيراد ٢٠ صنفاً من السلع الأساسية. وكانت الزيادة الأكبر في الوزن على الواردات من السلع الأساسية في هذه الفترة تتعلق باللحوم الحمراء الطازجة والأسمدة الكيميائية واللحوم الحمراء المجمدة والشعير ودقيق الصويا، وأغلب الانخفاضات في الوزن كانت متعلقة بالشاي الجاف والسكر الخام ولحوم الدجاج والأرز والبقوليات. وكانت الذرة والزيوت الاستهلاكية الجامدة والسائلة والحليب والبذور الزيتية بأنواعها والأرز والقمح هي السلع الأساسية الخمس الأولى من حيث القيمة.

برأيكم هل حدّ الاستيراد الكافي للسلع الأساسية من ارتفاع الأسعار؟

يعتبر سوق السلع الأساسية مستقراً حتى الآن، حيث أنه عندما يحدث خلل في أحد الأسواق مثل اللحوم الحمراء نلاحظ أنه يمكن توفير هذه السلعة في متناول الناس من خلال الاستيراد الكافي لها بسعر ٣١٠ إلى ٣٩٠ ألف تومان في سلاسل المتاجر وأسواق الفواكه والخضار. ويمكننا ملاحظة تأثير هذا الأمر عندما نرجع بالزمن للعام الماضي، حيث ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بشكل كبير في الشتاء بسبب عدم الاستيراد الكافي لها واستمر ذلك حتى عيد النوروز في العام الحالي.

حدثونا عن صادرات المنتجات الزراعية.

في الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي، تم تصدير أكثر من ٦ أطنان من منتجات الثروة السمكية والحيوانية والزراعية والبستانية والغذائية بقيمة ٤ مليارات و٣١٢ مليوناً و٩٤٨ ألف دولار إلى ١٣٠ بلداً، وقد ازداد هذا المبلغ بنسبة ٧/٢٪ من حيث الوزن و٢٢٪ من حيث السعر مقارنة بالعام السابق. ومن هذا المبلغ هناك ٣٦٠ ألف طن من السلع بقيمة مليارين و٥٦٢ مليوناً و٤٧ ألف دولار من المنتجات الزراعية والخضار الموسمية والصيفية والمنتجات البستانية والتي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، وعلى الرغم من انخفاض الوزن بنسبة ١/٦٪، إلا أن قيمة الصادرات قد نمت بنسبة ٢/٤٪. وتم تصدير ٦٢٧ ألف طن من المشتقات اللبنية والثروة السمكية والحيوانية بقيمة ٩١٤ مليون دولار، بزيادة ٢٧٪ في الوزن و١٣/٣٪ في السعر، بالإضافة إلى ١٩ ألف طن من المواد الغذائية الجاهزة والصناعية بقيمة ٨٣٦ مليون دولار بزيادة ٢٦٪ في الوزن و٢١٪ في السعر.

ما هي المزايا التي يمكن أن تقدمها تجارة المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لإيران؟

يمكن للاتحاد الاقتصادي الأوراسي أن يفتح آفاقاً جديدة لإيجاد تبادلات تجارية، وكذلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة تقيم تبادلات تجارية بسبب الإعفاءات الجمركية المقدمة لها، وبسبب وجود الإعفاءات الجمركية يتم تخفيض سعر التكلفة الجمركية المتعلقة بالسلع لهم. بشكل عام، يمكننا الاستفادة من هذه العضوية تجارياً ودولياً، ويمكن لإيران أن تجد مساراً جديداً لتصدير منتجاتها عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أو أن تؤمن صلة وصل بين دول شمال أفريقيا ودول الخليج الفارسي وغرب وجنوب آسيا. كما سيتم تسهيل تصدير السلع من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من خلال إعادة التصدير بالاستفادة من موقع إيران بالقرب من المحيط الهندي وبحر عمان والخليج الفارسي والمعابر الواصلة بين الشرق والغرب والجنوب والشمال.

طهران ترد على دعوة غرفة تجارة أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية

أصدر ممثلو القطاع الخاص في غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران بياناً ردوا فيه على دعوة غرفة تجارة أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية، وأكدوا على ضرورة استمرار التعاون الاقتصادي بين الشعبين الإيراني والعراقي.وأشار بيان ممثلي القطاع الخاص في غرفة تجارة طهران إلى الأواصر التاريخية العريقة والوشائج الثقافية التي تربط الشعبين منذ آلاف السنين، داعياً التجار الإيرانيين والعراقيين إلى عدم نسيان ما عاناه الشعبان للوصول إلى إرث اليوم، والتشبث بحبال المودة، والتطلع نحو المستقبل المشرق الذي ينتظر تطوير التعاون المشترك، برحابة صدر.وشدد البيان على ضرورة استمرار التعاون الاقتصادي بين الشعبين الإيراني والعراقي، داعياً الغرف التجارية التي تعتبر موئلاً لنشطاء القطاع الخاص بأن تمضي قدماً نحو تطوير العلاقات الثنائية لصنع مستقبل مشرق للبلدين.وأشار البيان إلى دعوة غرفة تجارة أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية، منوهاً بأن الأواصر التاريخية والثقافية بين الشعبين ممتدة منذ آلاف السنين، وهي سراج ينير الدرب نحو مستقبل وضاء وواعد في خضم الأحداث السياسية. وتابع البيان بأن نشطاء القطاع الخاص في إيران والعراق سيخرجون مرفوعي الرأس من هذا الاختبار كما يحدث على الدوام، ولن يتم التفريط برأس المال الثمين الذي بني طوال آلاف السنين بمعاناة الشعبين.

إيران الثالثة عالمياً في مد أنابيب الغاز

أعلنت مؤسسة "غلوبال إنرجي مونيتور" المختصة بالأبحاث، أن هناك الآن نحو ٧٠ ألف كيلومتر من خطوط نقل الغاز الطبيعي قيد الإنشاء في العالم، وأن الصين والهند وايران هم في مقدمة دول العالم في هذا المجال.

وأفادت المؤسسة، في تقرير لها، بأن طول هذه الخطوط قيد الإنشاء في العالم هو بالتحديد ٦٩ ألفاً و ٧٠٠ كيلومتر وكلفة إنشائها تقدر بـ٢٠٠ مليار دولار، وأن ٨٠٪ من هذه الخطوط قيد الإنشاء هي في القارة الآسيوية، حيث تأتي الصين في المقدمة بـ٣٠ ألفاً و ٣٠٠ كيلومتر، تليها الهند بـ١٥ ألف كيلومتر من خطوط قيد الإنشاء، ومن ثم ايران التي لديها ٥ آلاف كيلومتر من الخطوط قيد الإنشاء.

ومن أهم مشاريع مد أنابيب الغاز في ايران، مشروع خطوط الغاز الوطنية رقم ١١ الذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر والذي تقدر تكلفته بأربعة مليارات دولار، والمتوقع إنجازه في عام ٢٠٢٦ وسيستخدم لضخ ٤٠ مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي في السنة.

أما أنبوب الغاز الوطني رقم ٦، والذي بدأ إنشاؤه في عهد الحكومة الحالية ويعتبر سادس أطول أنبوب للغاز في العالم بطول ١٩٠٠ كيلومتر، فهو أيضاً قادر على نقل ٤٠ مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي في السنة، وتقدر تكلفته ٤/٣ مليار دولار.